المحاضرة الأولى: التأصيل التاريخي لمفهوم الحكم الراشد ومبررات الظهور

1- نشأة وتطور مفهوم الحكم الراشد:

إن مصطلح الحكم"Governanc"يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراتهم في قيادة السفينة في وسط الأمواج و الأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاقيات نبيلة و سلوكيات شريفة في الحفاظ على الأرواح وممتلكات الركاب، فإذا ما وصل بالسفينة إلى بر الأمان وعاد وحقق مهمته بسلام ، أطلق عليه خبراء البحر"القبطان المتحوكم جيدا باللاتينية كمرادف لمصطلح الحكوم ، أطلق عليه خبراء البحر"القبطان المتحوكم جيدا" وعرف باللاتنية كمرادف لمصطلح الحكومة أو أسلوب إدارة شؤون الدولة ، واستخدمت كلمة**"Steering"** للتعبير عن ذلك وتعني يدير أو يوجه .

كما أستخدم كذلك في اللغة الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة"Government"ثم أنتقل إلى اللغة الانجليزية في القرن الرابع عشر"Governance"ويعني مجمل تقنيات تنظيم المنشأة و إدارتها، ومع ظهور العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ثم ظهر هذ ا المفهوم بوضوح في الوثائق الدولية الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث أضيفت له صفة الجيد"Bonne"ليصبح "gouvernance Bonne" وترجم هذا المصطلح إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد، أو الجيد أو الصالح أو الحكمانية أو الحو كمة أو إدارة شؤون الدولة و المجتمع .... الخ إلا أن أكثر هذه التعبيرات شيوعا هو مصطلح الحكم الراشد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005.

وبالرغم من أن المفهوم شاع استخدامه قديما، إلا أن بدايات الظهور الرسمي له دوليا التعريف به يعود إلى نهاية الثمانينات ، ففي عام 1989 قدم البنك الدولي تقريرا عن الدول الأفريقية جنوب الصحراء بعنوان إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام. من خلاله وصف الأزمة في المنطقة على أنها أزمة حكم ، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، وأرجع التقرير أسباب فشل السياسات الإصلاحية الاقتصادية وسياسات التكييف الهيكلي بهذه الدول يرجع إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليست السياسات نفسها .

وفي عـام 1992 أصـدر البنـك الـدولي تقريـرا بعنـوان Gouvernance Développent and عـرف فيـه الحكـم الراشـد على أنـه ممارسـة السـلطة والسـيطرة مـن قبـل الدولـة لإدارة مواردهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة على نحـو يحقـق التنميـة، أو بمعنى آخـر الأسـلوب الـذي تمـارس بـه السـلطة لإدارة المـوارد الاقتصـادية والاجتماعيـة اللازمـة للتنميـة ، وقـد حـدد هـذا التقريـر أربعـة أبعـاد مختلفـة لضـمان فعاليـة الحكـم الراشـد وإحـراز التنميـة المسـتدامة وهي: مسـاءلة الحوكمـة، وجـود إدارة ومشـاركة عامـة فعالـة ينـتج عنهـا شـرعية السـلطة العامـة، التحـرر مـن الفسـاد في الإدارة العامـة والأعمـال، شـفافية الحكومـة وإتاحـة وصـول المعلومـة فضـلا عـن تـوافر إطـار قـانوني يضمن الحقوق و الحريات الفردية

و في عـام 1995 تـم الإعـلان في القمـة العالميـة للتنميـة الاجتماعيـة في كوبنهـاجن عـن الحكـم الراشـد باعتبـاره عنصـرا أساسـيا لـدفع التنميـة المرتكـزة على الأفـراد واصـفا إيـاه ا بالتنميـة البشـرية المسـتدامة، وقبلـه كـان قـد شـدد مـدير إدارة صـندوق النقـد الـدولي في 1992 على الحاجـة إلى ديمقراطيـة القـرارات الاجتماعيـة في أمريكـا اللاتينيـة، مشـيرا إلى أنـه لتـأمين الاسـتقرار و النمـو الاقتصـادي كـان لابـد مـن تطبيـق مبـادئ الحكـم الراشـد ، ومـن جانبـه أوضـح تقريـر التنميـة العـالمي للبنـك الـدولي في عـام 1997 " أن الدولـة الفعالـة تعـد مطلبـا ضـروريا لاسـتمرار تـدفق السـلع والخـدمات، وكـذا القواعـد والمؤسسـات التي مـن شـأنها إنعـاش الأسـواق" مشـيرا إلى أن أجنـدة الحوكمـة الرشـيدة تتضـمن عـددا مـن المقومـات تتمثـل في مـا يلي: «المحاسـبة، الفعاليـة، النزاهة، المشاركة، الشفافية و تطبيق القانون.

ومـع تبني مصـطلح الحكـم الراشـد مـن قبـل البنـك الـدولي أصـبح العديـد مـن المؤسسـات الدوليـة الأخـرى و المؤسسـات الإقليميـة، تتنـاول هـذا المفهـوم الجديـد وبـدرجات متفاوتـة، وكانـت بعضـها أكثـر جـرأة مـن البنـك الـدولي حيـث نـادت بضـرورة إصـلاح نظـم الحكـم وضـرورة تفعيـل النظـام الـديمقراطي المبني على التعدديـة الحزبيـة و الحفـاظ على الحقـوق المدنيـة و الحريـات و حقوق الإنسان كمكونات أساسية للحوكمة الرشيدة.

وفي عـام 1998 نشـر البنـك الـدولي تقريـرا قـدم فيـه نتـائج دراسـات بحثيـة واسـعة حـول فعاليـة تـأثير معونـات التنميـة، وقـد خلصـت إلى أن معونـات التنميـة يمكـن أن تسـاعد على تحفيز النمـو الاقتصـادي و الحـد مـن الفقـر، وهـذا لـم يحـدث إلا في الـدول ذات الإدارة الاقتصـادية الرشـيدة أو الحوكمـة الرشـيدة وقـد كـان لهـذا التقريـر أثـره بالفعـل في إعـادة هيكلـه الكثيـر مـن

معونات التنمية و الحد من عدد الدول المتلقية للمعونات، حيث طالب التقرير بضرورة النظر إلى نتائج السياسات بدلا من وضع الشروط لتنفيذ السياسات، كما اقترح التقرير استخدام معايير السياسات الاقتصادية الرشيدة، والبيئة المؤسسية القوية لاختيار الدول الجديرة بالمساعدة، وكان المنطق من وراء هذا هو أن المعونة من الممكن أن تكون فعالة فقط، وذلك حينما يكون أداء الحكومات جيدا ، ويقول **Dollar David** إن المعونات الأجنبية يكون لها تأثير إيجابي على النمو الطويل المدى في الدول المتلقية للمعونة وذلك إذا ما تواجدت رقابة مؤسسية قوية على السلطة الحكومية واحترام للحريات السياسية و المدنية.

وكنتيجة لسياسة البنك الدولي، فإن جميع الأفكار المتعلقة بالحكم الراشد و التي أعلن عنها كل من صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والخبراء ساهمت في تكوين مبادئ نظرية الحكم الراشد.

2- تعريف الحكم الراشد:

كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، عرف مفهوم الحكم الراشد تعريفات متباينة، كنتيجة لتعدد المعرفي لهذا المفهوم، الذي تم نقله من مجال إلى ’أخر بداية من الاقتصاد ثم مجال الإدارة العامة وأخيرا الدولة والحكم، إلى جانب الإختلاف الناجم عن عملية الترجمة.

وعليه يعرف يعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه:"أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للبلاد من أجل من أجل التنمية".

كما وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) مفهوما أكثر شموال للحكم الراشد كما يلي: "هو ممارسة السلطة االقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الأليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

ووفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فان الحكم الراشد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم

وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

3- عوامل ظهورو تطور مفهوم الحكم الراشد:

- النهضة العلمية ودخول عصر الأنوار والتحرر الفكري في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر ميلادي
- التحول من النظام الملكي االقطاعي الإستبدادي إلى الليبرالية في السياسة والإقتصاد.
- سقوط المعسكر الإشتراكي في نهاية ثمانينات القرن العشرين وسيطرة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق في العالم .
- هيمنة قيم العولمة ومفاهيمها مثل الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وحرية الإعلام والنزعة الفردية .فشل استراتيجيات النمو والتنمية في دول العالم الثالث المتخلفة، بسبب سوء الإدارة والفساد.
- تغير دور الدولة وتقلص تدخلها في الحياة االقتصادية واالجتماعية ... .
- اشتراط المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض والمساعدات تطبيق الدول المقترضة مبادئ ومكونات الحكم الراشد.